البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آيار 2021

مستوى التصنيف: عام

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

مستوى التصنيف: عام

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأسعار السوق الثابتة انكماشاً نسبته 1.6% خلال عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2019. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 0.4%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.6 % خلال ذات الفترة من عام 2020. كما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2020 ليصل الى 23.2% مقابل 19.1% خلال عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 15,535.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 37,731.4 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 29,545.9 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 37,326.1 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 1,795.3 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 274.2 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مقداره 447.1 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 493.3 مليون دينار ليصل إلى 19,427.0 مليون دينار (62.1% من GDP). في حين انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 31.2 مليون دينار، ليصل إلى 14,067.1 مليون دينار (44.9% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2021 ليصل إلى 33,494.1 مليون دينار (107.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,123.3 مليون دينار (41.9% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) فيبلغ 13,683.3 مليون دينار (43.7% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 26,806.6 مليون دينار (85.6% من GDP مقابل 85.4% من GDP في نهاية عام 2020).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 3.4% لتبلغ 1,427.6 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 13.7% لتبلغ 3,326.6 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.9% ليصل إلى 1,899.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2021 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 69.7% لتصل إلى 237.3 مليون دينار، وانخفاض مدفوعاته بنسبة 53.7% لتصل إلى 88.4 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلث الأول من عام 2021 إلى انخفاضها بنسبة 1.2% لتصل إلى 790.7 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2020 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,473.0 مليون دينار (8.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.9% من GDP خلال عام 2020 مقارنة مع 5.1% من GDP خلال عام 2019. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 496.7 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع 487.3 مليون دينار خلال عام 2019. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2020 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 33,951.2 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,372.6 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 15,535.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 أشهر.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 37,731.4 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 29,545.9 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 37,326.1 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية نيسان من عام 2021 عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير الذي ارتفع مقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 1,795.3 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 13,735.3 مليون دينار، مقابل 12,907.8 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2020		نهاية نيسان 2020	نهاية نيسان 2021
US$ 15,919.7 11.1%	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,256.7 -0.5%	US$ 15,535.3 -2.4%
37,011.9 5.8%	السيولة المحلية	35,753.3 2.2%	37,731.4 1.9%
28,639.1 5.7%	التسهيلات الائتمانية	27,867.0 2.9%	29,545.9 3.2%
25,526.5 6.4%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	24,679.2 2.8%	26,300.7 3.0%
36,789.1 4.2%	إجمالي ودائع العملاء	34,914.2 -1.1%	37,326.1 1.5%
28,233.9 4.2%	ودائع بالدينار	26,574.6 -2.0%	28,784.7 2.0%
8,555.2 4.4%	ودائع بالعملات الأجنبية	8,339.6 1.7%	8,541.4 -0.2%
28,851.1 2.0%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,123.8 -0.6%	29,371.9 1.8%
22,708.6 2.6%	ودائع بالدينار	21,886.4 -1.1%	23,272.1 2.5%
6,142.5 -0.3%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,237.4 1.2%	6,099.8 -0.7%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

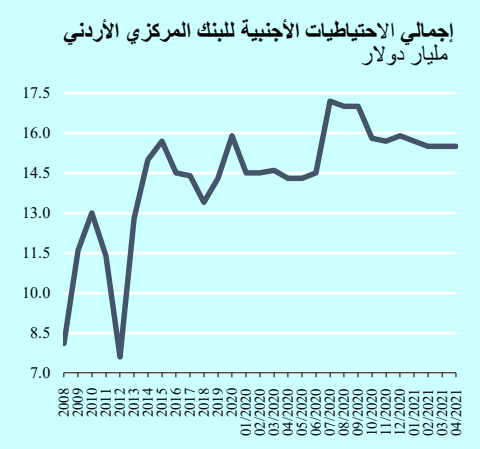

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 15,535.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 37.7 مليار دينار، مقابل 37.0 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر نيسان من عام 2021 مع نهاية عام 2020، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 31.4 مليار دينار، بالمقارنة مع 30.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 31.1 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 6.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 5.8 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 5.9 مليار دينار في نهاية عام 2020.

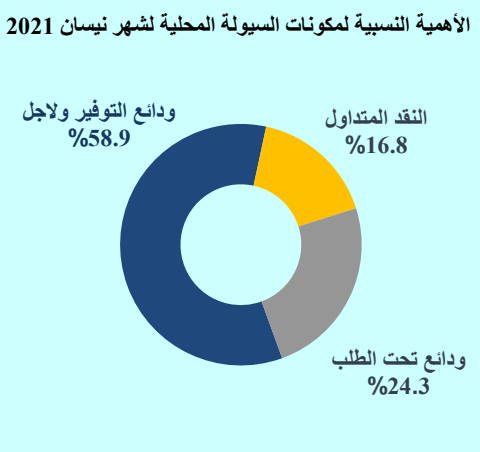

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 31.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 29.4 مليار دينار في نهاية عام 2020.

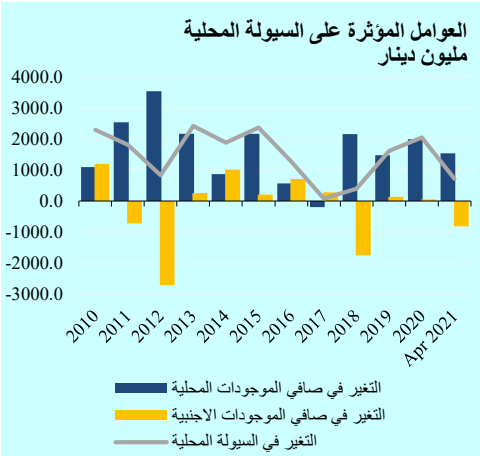

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 6.7 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 10.7 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2020		نهاية نيسان 2020	نهاية نيسان 2021
7,562.0	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,274.8**	**6,744.0**
10,798.6	البنك المركزي	9,936.9	10,660.9
-3,236.6	البنوك المرخصة	-2,662.1	-3,916.9
29,449.9	**الموجودات المحلية (صافي)**	**28,478.5**	**30,987.4**
-4,297.3	البنك المركزي، منها:	-3,308.5	-3,757.3
1,026.9	الديون على القطاع العام (صافي)	476.7	840.8
-5,347.4	أخرى (صافي*)	-3,807.9	-4,620.9
33,747.2	البنوك المرخصة	31,786.9	34,744.7
11,929.9	الديون على القطاع العام (صافي)	11,907.8	12,450.7
26,238.4	الديون على القطاع الخاص	25,389.2	27,028.8
-4,421.0	أخرى (صافي)	-5,510.0	-4,734,9
37,011.9	**السيولة المحلية (M2)**	**35,753.3**	**37,731.4**
5,939.4	**النقد المتداول**	**5,768.2**	**6,325.5**
31,072.5	**الودائع، منها:**	**29,985.1**	**31,405.9**
6,219.6	بالعملات الأجنبية	6,312.8	6,159.7

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2020		2020	2021
		نيسان	
2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.50	2.50
3.50	إعادة الخصم	3.50	3.50
3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.25	3.25
2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	2.00
2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.50	2.50
2.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.50	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
- سعر إعادة الخصم: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.

اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس COVID-19 المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
- ابرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولآجال تصل إلى سنة.
- استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%، وتم لاحقاً في شهر آذار 2021 رفع سقف البرنامج ليصبح 700 مليون دينار.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

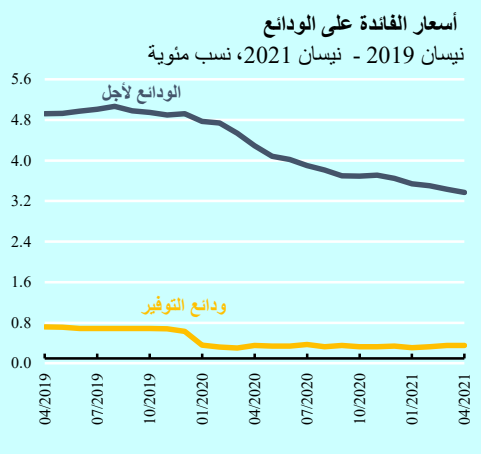

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.37%، لينخفض بذلك بمقدار 28 نقطة أساس عن مستواه المسجل نهاية عام 2020.
- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان من عام 2021 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.35%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.26%، منخفضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

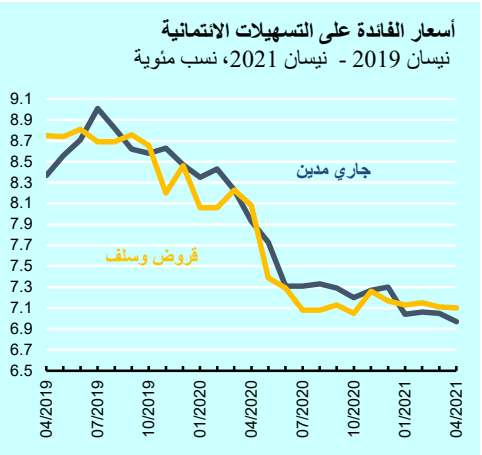

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.97%، لينخفض بذلك بمقدار 33 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

مستوى التصنيف: عام

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.15%، لينخفض بذلك بمقدار 36 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2020		نيسان 2020	نيسان 2021	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.27	تحت الطلب	0.40	0.26	-1
0.34	توفير	0.35	0.35	1
3.65	لأجل	4.29	3.37	-28
	التسهيلات الائتمانية			
8.51	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.75	8.15	-36
7.17	قروض وسلف	8.08	7.10	-7
7.30	جاري مدين	7.93	6.97	-33
8.33	الإقراض لأفضل العملاء	8.95	8.34	1

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.10%، لينخفض بذلك بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما نسبته 8.34%، محافظاً على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 بما مقداره 906.8 مليون دينار، أو ما نسبته (3.2%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 784.8 مليون دينار (2.9%) خلال نفس الشهر من عام 2020.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر نيسان من عام 2021، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 774.2 مليون دينار (3.0%)، والمؤسسات العامة بمقدار 55.2 مليون دينار (9.8%)، والحكومة المركزية بمقدار 37.2 مليون دينار (2.1%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 26.0 مليون دينار (4.2%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 14.1 مليون دينار (10.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 37.3 مليار دينار، مقابل 34.9 مليار دينار في نهاية شهر نيسان من عام 2020، و36.8 مليار دينار في نهاية عام 2020.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر نيسان من عام 2021 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 28.8 مليار دينار و8.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 26.6 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر نيسان من عام 2020. أما في نهاية عام 2020 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 28.2 مليار دينار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان[1]

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر نيسان من عام 2021 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2020. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2021 حوالي 132.8 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 44.2 مليون دينار (25.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2021، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 658.4 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 125.6 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 33.0 مليون سهم (20.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2021، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 612.3 مليون سهم.

[1] تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ارتفاعاً قدره 23.1 نقطة (1.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,795.3 نقطة. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 138.1 نقطة (8.3%). وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 665.4 نقطة (31.4%)، والقطاع المالي بمقدار 75.6 نقطة (3.5%)، وقطاع الخدمات بمقدار 64.8 نقطة (5.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

نيسان			
2021	2020		2020
1,795.3	**1,668.2**	**الرقم القياسي العام**	**1,657.2**
2,247.2	2,196.1	القطاع المالي	2,171.7
2,785.1	1,859.5	قطاع الصناعة	2,119.7
1,212.9	1,214.5	قطاع الخدمات	1,148.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2021 ما مقداره 13.7 مليار دينار، منخفضة بمقدار 14.3 مليون دينار (0.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 827.5 مليون دينار (6.4%).

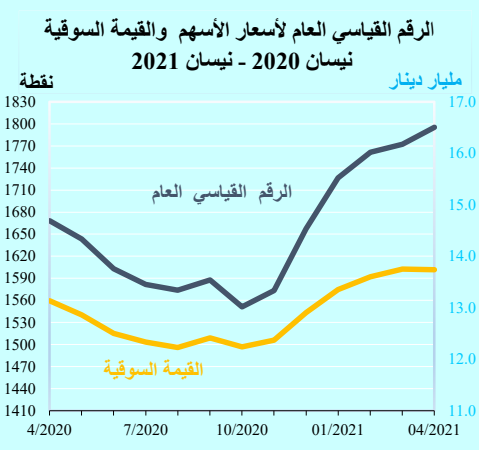

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر نيسان من عام 2021 تدفقاً موجباً بلغ 0.05 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2021 ما قيمته 9.52 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 9.47 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2021، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 7.2 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2020		نيسان 2020	نيسان 2021
1,048.8	حجم التداول	0.0	132.8
4.9	معدل التداول اليومي	0.0	6.6
12,907.8	القيمة السوقية	13,137.6	13,735.3
1,142.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	0.0	125.6
-67.5	صافي استثمار غير الأردنيين	0.0	0.05
96.8	شراء	0.0	9.52
164.4	بيع	0.0	9.47

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2020 انكماشاً بنسبة 1.6%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الربع من عام 2019. فيما تراجع GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 1.9% خلال الربع الرابع من عام 2020، مقابل نمو نسبته 4.0% خلال ذات الربع من عام 2019.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2020 انكماشاً بنسبة 1.6%، مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2019. كما تراجع GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 1.8% خلال عام 2020، وذلك مقابل نمو نسبته 3.7% خلال عام 2019.

- ارتفاع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 0.4%، مقابل تضخم نسبته 1.6% خلال ذات الفترة من عام 2020.

- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2020 ليصل إلى 23.2% (21.2% للذكور و30.7% للإناث)، وذلك مقابل 19.1% (17.1% للذكور 27.0% للإناث) خلال عام 2019. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19سنة (بواقع 55.6%) و20-24 سنة (44.3%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة انكماشاً بنسبة 1.6% خلال عام 2020، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال عام 2019، متأثراً بتعمق تداعيات جائحة كورونا، والتي بدأ تأثيرها في منتصف شهر آذار من عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تراجعاً في أدائه بنسبة 2.6% خلال عام 2020 مقابل نمو نسبته 0.6% خلال عام 2019). فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل انكماشاً نسبته 1.4% خلال عام 2020، مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2019. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد شهد انكماشاً بنسبة 1.8%، مقابل نمو نسبته 3.7% خلال عام 2019، وذلك في ضوء تراجع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 0.3% خلال عام 2020 مقابل نمو نسبته 1.7% خلال عام 2019.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2018-2020، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	2.1	1.9	1.8	**1.9**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.8	3.5	3.6	**3.7**
2019					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	1.7	1.9	2.1	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.3	3.5	4.0	**3.7**
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.3	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	3.0	-4.7	-3.1	-1.9	**-1.8**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2018-2020، %

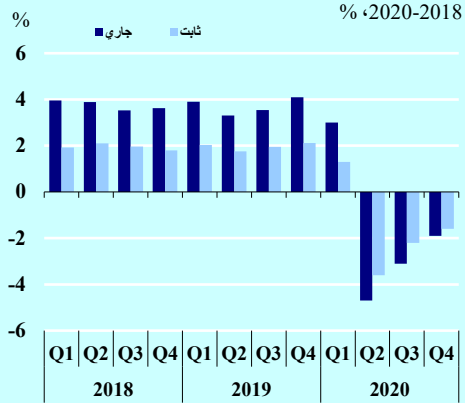

ومن أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في معدل انكماش (GDP) بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2020، "الصناعات التحويلية" (-0.5 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (-0.5 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (-0.3 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 81.3% من التراجع في النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2020.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2019	2020	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	-1.6	2.0	-1.6
الزراعة	2.6	1.6	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	5.5	0.8	0.1	0.0
الصناعات التحويلية	1.2	-2.7	0.2	-0.5
الكهرباء والمياه	1.8	-1.4	-	-
الإنشاءات	-0.4	-3.8	-	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	1.0	-2.3	0.1	-0.2
المطاعم والفنادق	1.2	-8.2	-	-0.1
النقل والتخزين والاتصالات	3.2	-5.2	0.3	-0.5
خدمات المال والتامين	3.6	3.0	0.3	0.2
العقارات	2.5	0.5	0.3	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	3.3	-3.3	0.3	-0.3
منتجو الخدمات الحكومية	2.1	1.1	0.3	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.6	-2.3	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
-: اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت معظم القطاعات الاقتصادية تراجعاً في أدائها خلال عام 2020، أبرزها "المطاعم والفنادق"، و"النقل والتخزين والاتصالات "، والإنشاءات، و"الصناعة التحويلية"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"الكهرباء والمياه". فيما شهدت قطاعات الزراعة، و"خدمات المال والتأمين"، والعقارات، و"منتجو الخدمات الحكومية"، و"الصناعات الاستخراجية " تباطؤاً في أدائها.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2021 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجل فيه مؤشر "حجم التداول في سوق العقار" ارتفاعاً بنسبة (75.9%)، و"المساحات المرخصة للبناء" ارتفاعاً بنسبة (34.6%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" (79.6%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" (1.8%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2021	الفترة المتاحة	2020	المؤشـــر	2020	2019
34.6	كانون الثاني - شباط	-13.8	**المساحات المرخصة للبناء**	-19.2	-35.1
-1.8	كانون الثاني- آذار	-4.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-13.8	-1.2
-8.2		-18.7	المنتجات الغذائية	-19.5	-6.3
5.3		22.0	منتجات التبغ	3.0	7.1
-14.8		4.5	منتجات نفطية مكررة	-16.7	3.1
-24.6		-13.4	صنع الملابس	-29.8	-6.5
12.9		-29.1	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-28.3	-9.0
11.5		14.5	المنتجات الكيميائية	13.4	15.2
15.3		0.7	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	1.3	5.4
7.9		60.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	55.4	2.9
15.4		0.2	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	0.9	5.5
22.2		2.2	**انتاج الفوسفات**	-5.2	13.8
-79.6		-19.3	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	-77.2	1.2
-57.4		-2.6	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-40.3	-16.4
75.9	كانون الثاني - نيسان	-48.2	**حجم التداول في سوق العقار**	-26.2	-12.0
-68.9		-40.5	**عدد المغادرين**	-76.6	14.5

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفاع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 0.4%، مقابل تضخم نسبته 1.6% خلال ذات الفترة من عام 2020، وجاء ذلك محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
  - بند "التبغ والسجائر"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 6.1%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6% خلال ذات الفترة من عام 2020.
  - بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.8%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.4% خلال ذات الفترة من عام 2020.
  - مجموعة الصحة، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2020.

معدل التضخم خلال الاربعة شهور الاولى للأعوام (2014-2021)، %

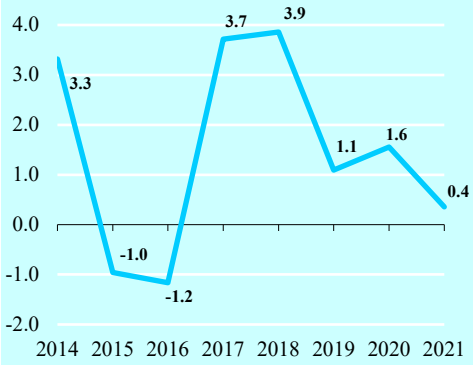

معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى للعامين 2020 - 2021

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		2020	2021	2020	2021
جميع المواد	**100.0**	**1.6**	**0.4**	**1.6**	**0.4**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**3.3**	**-0.6**	**0.9**	**-0.2**
الغذاء	**23.8**	**3.7**	**-0.8**	**0.9**	**-0.2**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.5	1.8	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	5.6	2.7	0.3	0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	1.7	2.2	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.7	4.3	1.2	0.2	0.0
الزيوت والدهون	1.7	-1.4	5.8	0.0	0.1
الفواكه والمكسرات	2.6	6.7	1.2	0.2	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	6.5	-18.7	0.2	-0.6
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	**-1.6**	**6.2**	**-0.1**	**0.3**
المشروبات الكحولية	**0.0**	0.1	21.2	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	-1.6	6.1	-0.1	0.3
3) الملابس والأحذية	4.1	**-0.3**	**-1.5**	**0.0**	**-0.1**
الملابس	**3.4**	-0.5	-1.4	0.0	0.0
الأحذية	0.7	0.9	-2.4	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	23.8	**0.4**	**0.1**	**0.1**	**0.0**
الإيجارات	**17.5**	1.2	1.7	0.2	0.3
الوقود والإنارة	4.7	-2.5	-6.5	-0.1	-0.3
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	**0.9**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
6) الصحة	4.0	**1.1**	**3.5**	**0.0**	**0.1**
7) النقل	**16.0**	**1.9**	**0.3**	**0.3**	**0.0**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.0**	**2.3**	**0.0**	**0.1**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**3.3**	**-1.4**	**0.1**	**0.0**
10) التعليم	**4.3**	**2.8**	**-0.2**	**0.1**	**0.0**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**0.9**	**2.8**	**0.0**	**0.1**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**1.6**	**1.0**	**0.1**	**0.0**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مستوى التصنيف: عام

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 0.5 نقطة مئوية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2020.

- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (18.7%)، و"الوقود والانارة" (6.5%) والملابس (1.4%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.9 نقطة مئوية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.1 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2020.

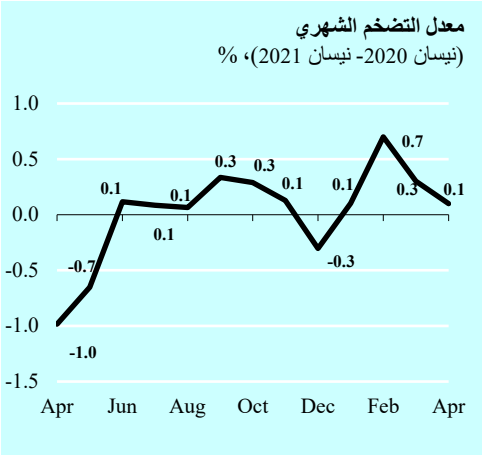

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (10.7%)، و"اللحوم والدواجن" (1.5%) من جهة، وتراجع أسعار "الفواكة والمكسرات" (6.7%)، و"الزيوت والدهون" (0.7%)، والملابس (0.6%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

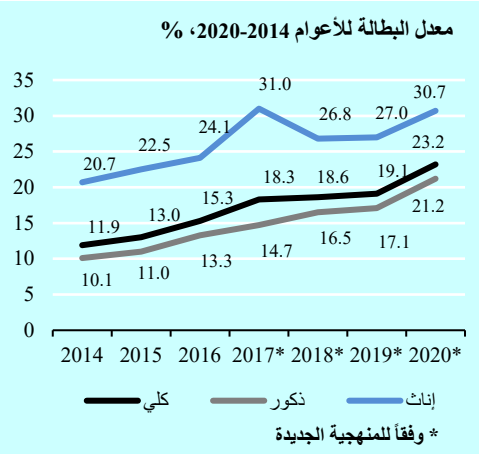

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 23.2% (21.2% للذكور و30.7% للإناث) خلال عام 2020، وذلك مقابل 19.1% (17.1% للذكور و27.0% للإناث) خلال عام 2019.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2020 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.6%) و20-24 سنة (بواقع 44.3%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.7% خلال عام 2020.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.0% (53.6% للذكور و14.2% للإناث)، بالمقارنة مع 34.3% (54.0% للذكور و14.0% للإناث) خلال عام2019.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.1%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 274.2 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 447.1 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وفي حال استثناء المنح الخارجية (54.5 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 328.7 مليون دينار (4.2% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 535.7 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 493.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,427.0 مليون دينار (62.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,123.3 مليون دينار (41.9% من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 31.2 مليون دينار، ليصل إلى 14,067.1 مليون دينار (44.9% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 13,683.3 مليون دينار (43.7% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2021 بمقدار 462.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 33,494.1 مليون دينار (107.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 26,806.6 مليون دينار (85.6% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شـــهر آذار من عام 2021 مقارنة مع نفس الشـهر من عام 2020 بمقدار 208.4 مليون دينار، أو ما نسبته 56.0% لتصل الى 580.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2021، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 280.4 مليون دينار، أو ما نســبته 17.8%، عن مســتواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 1,851.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 314.5 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 34.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2021

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آذار		معدل النمو	الربع الاول		معدل النمو
	2020	2021	%	2020	2021	%
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**372.2**	**580.6**	**56.0**	**1,571.3**	**1,851.7**	**17.8**
الإيرادات المحلية، منها:	348.9	544.3	56.0	1,482.6	1,797.1	21.2
الإيرادات الضريبية، منها:	279.8	423.1	51.2	1,164.8	1,338.5	14.9
ضريبة المبيعات	201.9	322.2	59.6	810.2	969.0	19.6
الإيرادات الأخرى	68.4	120.6	76.3	316.2	455.9	44.2
المنح الخارجية	23.4	36.4	55.6	88.7	54.5	-38.6
إجمالي الإنفاق	**713.7**	**790.7**	**10.8**	**2,018.4**	**2,125.8**	**5.3**
النفقات الجارية	648.3	739.5	14.1	1,933.5	2,043.3	5.7
النفقات الرأسمالية	65.4	51.3	-21.6	84.9	82.5	-2.8
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-341.5**	**-210.1**	-	**-447.1**	**-274.2**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-5.8**	**-3.5**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

مستوى التصنيف: عام

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 314.5 مليون دينار، أو ما نسبته 21.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 1,797.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 173.7 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 139.7 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.0 مليون دينار.

هيكل الايرادات الضريبية
(2016-2020)، والربع الأول من عام 2021

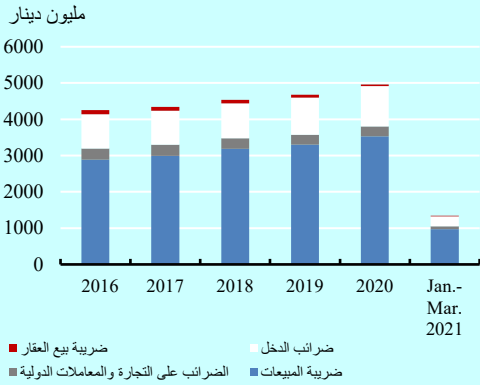

- **الإيرادات الضريبية**

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 173.7 مليون دينار، أو ما نسبته 14.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 1,338.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.5% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 158.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.6%، لتبلغ 969.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 72.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 75.6 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 45.3 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 30.7 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 7.3 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 16.2 مليون دينار، أو ما نسبته 26.0%، لتصل إلى 78.4 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 4.4 مليون دينار، أو ما نسبته 47.3%، لتصل إلى 13.7 مليون دينار.

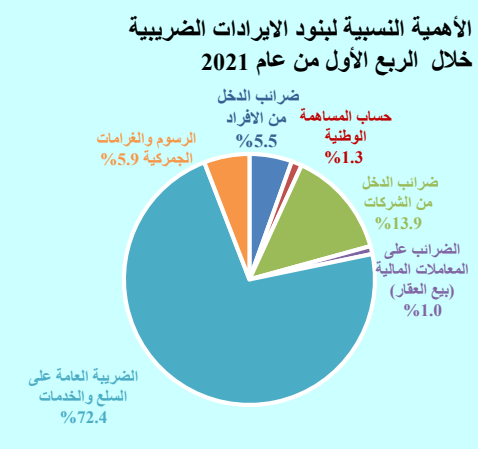

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 5.8 مليون دينار، أو ما نسبته 2.0%، لتصل إلى 277.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 20.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 41.3 مليون دينار، أو ما نسبته 18.2%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 67.1% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 186.0 مليون دينار. في حين ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 17.6 مليون دينار، أو ما نسبته 31.5% لتبلغ 73.4 مليون دينار. ونشير إلى ان حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، قد بلغت 18.0 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 139.7 مليون دينار، أو ما نسبته 44.2%، لتصل إلى 455.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 91.5 مليون دينار لتبلغ 154.6 مليون دينار (منها 150.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 58.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020)، وارتفاع إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 39.1 مليون دينار لتبلغ 198.7 مليون دينار، وارتفاع الايرادات المختلفة بمقدار 9.3 مليون دينار لتبلغ 102.7 مليون دينار.

- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 1.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 2.7 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 34.2 مليون دينار، لتصل إلى 54.5 مليون دينار، مقابل 88.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

■ النفقات العامة

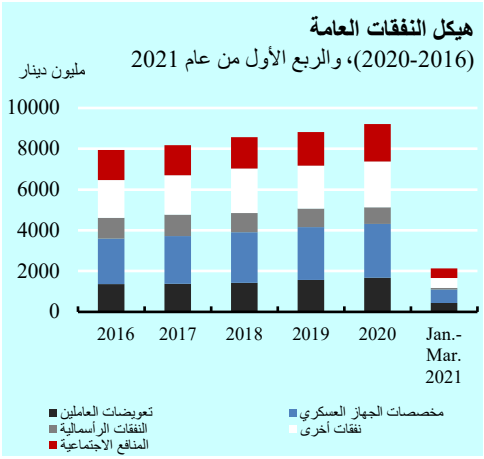

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2021 بمقدار 77.0 مليون دينار، أو ما نسبته 10.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020، لتبلغ 790.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2021، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 107.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 2,125.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.7%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 2.8%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 109.8 مليون دينار، أو ما نسبته 5.7%، لتصل إلى ما مقداره 2,043.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 96.1% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 11.3 نقطة مئوية، ليصل إلى 88.0% مقابل 76.7% خلال الربع الأول من عام 2020. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 44.4 مليون دينار، ليبلغ 357.5 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 22.6 مليون دينار، لتصل إلى 661.4 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 13.0 مليون دينار، لتصل إلى 434.8 مليون دينار.

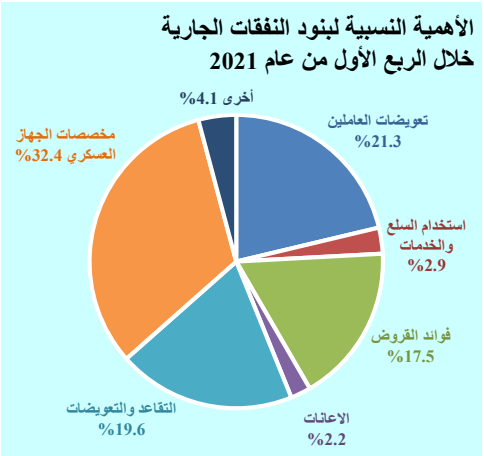

- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 10.6 مليون دينار، ليبلغ 58.5 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 8.3 مليون دينار، لتصل إلى 400.5 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 3.5 مليون دينار، ليصل إلى 45.6 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 2.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 82.5 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

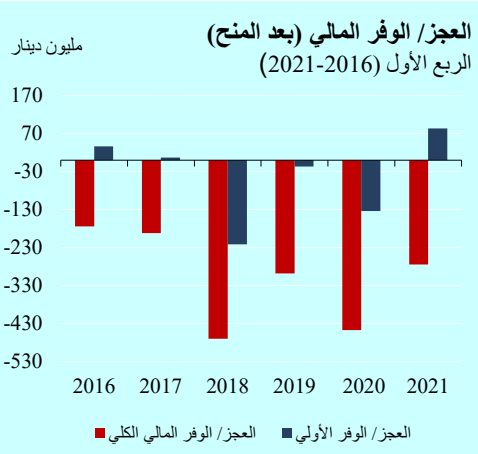

- انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 172.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2021، ليصل الى ما مقداره 274.2 مليون دينار (3.5% من GDP)، مقابل عجز مقداره 447.1 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 328.7 مليون دينار (4.2% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 535.7 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 28.8 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2021، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 222.6 مليون دينار (2.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. ولدى إضافة المنح الخارجية، يرتفع الوفر الأولي ليصل الى نحو 83.3 مليون دينار (1.1% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 134.0 مليون دينار (1.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 493.3 مليون دينار، ليصل إلى 19,427.0 مليون دينار (62.1% من GDP مقابل 61.0% من GDP في نهاية 2020). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 491.3 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 1.8 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2020، ليصلا إلى 16,986.0 مليون دينار و2,440.9 مليون دينار، على الترتيب.

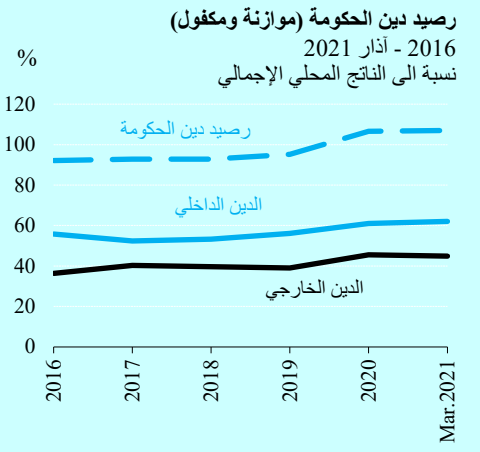

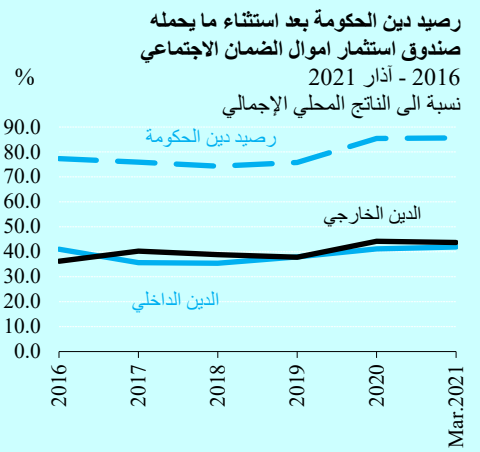

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 339.3 مليون دينار، ليبلغ 13,123.3 مليون دينار (41.9% من GDP).

- انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 31.2 مليون دينار، ليصل إلى 14,067.1 مليون دينار (44.9% من GDP مقابل 45.5% من GDP في نهاية عام 2020). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.9%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 6.2%، والدينار الكويتي (4.4%)، والين الياباني (4.2%).
- انخفض الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آذار 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 31.9 مليون دينار، ليبلغ 13,683.3 مليون دينار (43.7% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2021 بمقدار 462.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 33,494.1 مليون دينار (107.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 26,806.6 مليون دينار (85.6% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 345.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتبلغ 521.9 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 414.2 مليون دينار، وفوائد بقيمة 107.7 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2021

حزيران

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار جميع المشتقات النفطية مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2021		معدل النمو %
		أيار	حزيران	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	760	790	3.9
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	980	1,010	3.1
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,130	1,160	2.7
السولار	فلس/ لتر	555	580	4.5
الكاز	فلس/ لتر	460	580	26.1
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	386.4	389.4	0.8
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	401	423	5.5
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	406	428	5.4
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	421	443	5.2
الإسفلت	دينار/ طن	381.3	384.3	0.8

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2021/6/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2021.

أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2021.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2021.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.

- إطلاق حزمة تحفيزية وتخفيفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواطنين، حتى نهاية العام الجاري، لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بقيمة 448 مليون دينار (1.4% من الناتج)، موزعة على 423 مليون دينار من وزارة المالية، و25 مليون دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

كانون الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

أيار

- التوقيع على اتفاقية مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الايطالية بقيمة 235.0 مليون يورو، تأتي هذه المساعدات ضمن البرنامج التأشيري للمساعدات الإيطالية للأردن للفترة (2021-2023)، توزعت على النحو التالي:

- 30 مليون يورو منحة لتمويل مشاريع تنموية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين.
- 20 مليون يورو اتفاقية مبادلة دين لتمويل مشاريع تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة.
- 185 مليون يورو قروض ميسره يخصص منها (50 مليون يورو لمشروع ناقل المياه الوطني، 85 مليون يورو لدعم القطاع الصحي، 50 مليون يورو لدعم القطاع الزراعي).

نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.8 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز الحماية الامنية في المناطق الحدودية.

شباط

- التوقيع على خمس اتفاقيات تمويل مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 159 مليون يورو، على شكل منح وتعاون فني ودعم لتنفيذ مشاريع، وذلك لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية ودعم قطاع التعليم والنزاهة والمساءلة العامة والمشاركة مع الشباب وتنفيذ أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن.

كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظتي العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2021 بنسبة 34.5% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 526.2 مليون دينار، اما خلال الربع الأول من عام 2021 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 3.4% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل الى 1,427.6 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2021 بنسبة 57.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 1,249.0 مليون دينار، اما خلال الربع الأول من عام 2021 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 13.7% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل الى 3,326.6 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر آذار من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 78.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 722.8 مليون دينار، اما خلال الربع الأول من عام 2021 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 22.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 1,899.0 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2021 بنسبة 69.7% لتبلغ 237.3 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. فيما انخفضت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2021 بنسبة 53.7% لتصل الى 88.4 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020.
- تراجع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2021 بنسبة 4.4% لتصل إلى 191.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020. أما خلال الثلث الأول من عام 2021، فقد انخفضت حوالات العاملين بمقدار 10.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل إلى 790.7 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,473.0 مليون دينار (8.0% من GDP) خلال عام 2020 مقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.9% من GDP خلال عام 2020 مقارنة مع 5.1% من GDP خلال عام 2019.

- سـجّل الاسـتثمار المباشـر صـافي تدفق للداخل مقداره 496.7 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع 487.3 مليون دينار خلال عام 2019.
- سـجّل صـافي وضـع الاسـتثمار الدولي في نهاية عام 2020 صـافي التزام نحو الخارج بمقدار 33,951.2 مليون دينار، مقارنة مع صـــافي التزام نحو الخارج بلغ 32,372.6 مليون دينار في نهاية عام 2019.

التجارة الخارجية

- في ضـوء ارتفاع الصـادرات الوطنية بمقدار 66.5 مليون دينار، وارتفاع المسـتوردات بمقدار 401.2 مليون دينـار خلال الربع الأول من عـام 2021، سـجّـل حجم التجـارة الخارجية (الصـادرات الوطنية مضـافاً إليها المسـتوردات) ارتفاعاً مقداره 467.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 ليبلغ 4,594.7 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - آذار			
	2020 القيمة	معدل النمو (%) 2020/2019	2021 القيمة	معدل النمو (%) 2021/2020
التجارة الخارجية	4,127.0	-5.2	4,594.7	11.3
الصادرات الكلية	1,380.5	3.8	1,427.6	3.4
الصادرات الوطنية	1,201.6	9.4	1,268.1	5.5
المعاد تصديره	178.9	-22.8	159.5	-10.8
المستوردات	2,925.4	-10.1	3,326.6	13.7
الميزان التجاري	-1,544.9	-19.7	-1,899.0	22.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - آذار		
	2020	2021	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	343.6	344.3	0.2
الهند	127.7	162.4	27.2
السعودية	124.2	130.6	5.2
العراق	86.2	84.6	-1.9
الامارات	69.6	38.0	-45.4
الصين	33.9	33.6	-0.9
دولة فلسطين	23.3	26.9	15.5
المستوردات			
السعودية	524.5	499.4	-4.8
الصين	407.6	496.1	21.7
الولايات المتحدة الأمريكية	247.0	245.0	-0.8
المانيا	113.7	141.8	24.7
الإمارات	109.3	141.3	29.3
مصر	116.5	124.3	6.7
ايطاليا	92.8	112.5	21.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2021 ارتفاعاً نسـبته 3.4% لتصـل إلى 1,427.6 مليون دينار. وجاء ذلك محصـلة لارتفاع الصـادرات الوطنية بمقدار 66.5 مليون دينار (5.5%) لتصـل 1,268.1 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 19.4 مليون دينار (10.8%) لتصـل إلى 159.5 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصـادرات الوطنيـة خلال الربع الأول من عـام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـادرات من "حامض الفوسـفوريك" بمقدار 48.2 مليون دينـار (102.1%)، لتصـل إلى 95.4 مليون دينار. وقد اسـتحوذت أسـواق كل من الهند وبنغلادش على ما نسبته 97.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال الربع الأول من عامي 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,201.6**	**1,268.1**	**5.5**
الملابس	**309.9**	**311.1**	**0.4**
الولايات المتحدة الأمريكيه	278.2	262.5	-5.6
البوتاس	**97.4**	**101.1**	**3.8**
الصين	31.3	28.2	-9.9
الهند	11.6	20.5	76.7
مصر	5.3	8.2	54.7
حامض الفوسفوريك	**47.2**	**95.4**	**102.1**
الهند	38.3	90.4	136.0
بنغلادش	5.8	2.1	-63.8
منتجات دوائية وصيدلية	**88.0**	**94.6**	**7.5**
السعوديه	21.9	17.0	-22.4
العراق	10.6	15.3	44.3
الإمارات	8.2	8.9	8.5
السودان	3.6	7.7	113.9
الاسمدة	**51.1**	**67.9**	**32.9**
الولايات المتحدة الأمريكيه	0.0	36.1	-
البرازيل	0.0	16.4	-
اسبانيا	4.0	3.3	-17.5
الفوسفات	**61.2**	**61.2**	**0.0**
الهند	39.6	41.0	3.2
اندونيسيا	16.2	16.0	-1.2
مستحضرات التنظيف و التزيين و العطور	**33.6**	**34.3**	**2.1**
العراق	17.8	14.8	-16.9
السعوديه	6.1	6.8	11.5
الحيوانات الحية	**27.6**	**23.3**	**-15.6**
السعوديه	11.7	15.8	35.0
الكويت	13.0	6.8	-47.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

مستوى التصنيف: عام

- ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 16.8 مليون دينار (32.9%) لتصل إلى 67.9 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل واسبانيا على ما نسبته 82.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال الربع الأول من عام 2021، بالمليون دينار

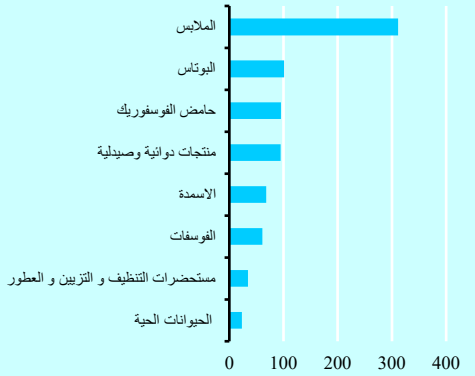

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 6.6 مليون دينار (7.5%) لتصل إلى 94.6 مليون دينار. وقد استحوذت السعودية، والعراق والإمارات والسودان على ما نسبته 51.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية
خلال الربع الأول من عام 2021

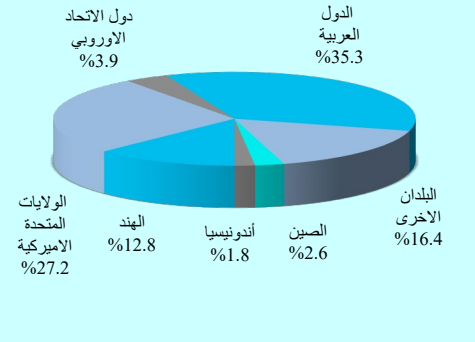

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 3.7 مليون دينار (3.8%) لتصل إلى 101.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند ومصر على ما نسبته 56.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 1.2 مليون دينار (0.4%) لتصل إلى 311.1 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 84.4% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 0.7 مليون دينار (2.1%) لتصل إلى 34.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية على ما نسبته 63.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

مستوى التصنيف: عام

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس وحامض الفوسفوريك "منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة والفوسفات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الحيوانات الحية" خلال الربع الأول من عام 2021 على ما نسبته 62.2% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والامارات والصين ودولة فلسطين على ما نسبته 64.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة مع 67.3% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 13.7% لتصل إلى 3,326.6 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 10.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

اهم السلع المستوردة
خلال الربع الأول من عام 2021 ، بالمليون دينار

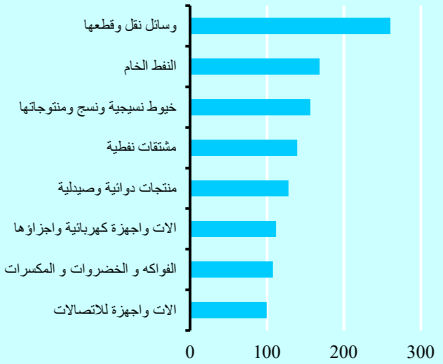

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 58.4 مليون دينار (28.9%)، لتصل إلى 260.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وألمانيا واليابان ما نسبته 70.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة للاتصالات" بمقدار 19.2 مليون دينار، (23.9%)، لتصل الى 99.6 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وفيتنام والهند ومصر ما نسبته 95.1% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 17.4 مليون دينار، (18.5%)، لتصل إلى 111.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ما نسبته 59.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 50.0 مليون دينار (26.4%) لتصل الى 139.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والامارات ما نسبته 97.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عام 2020 و2021، مليون دينار

	2020	2021	معدل النمو (%)
اجمالي المستوردات	**2,925.4**	**3,326.6**	**13.7**
وسائل نقل وقطعها	**201.9**	**260.3**	**28.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	29.7	54.4	83.2
كوريا الجنوبية	37.9	50.1	32.2
ألمانيا	27.3	40.5	48.4
اليابان	35.2	37.4	6.2
النفط الخام	**183.6**	**168.5**	**-8.2**
السعودية	161.7	168.5	4.2
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**153.1**	**156.4**	**2.2**
الصين	62.9	67.3	7.0
تايوان	36.6	33.4	-8.7
تركيا	12.9	14.9	15.5
مشتقات نفطية	**189.1**	**139.1**	**-26.4**
السعودية	163.3	105.8	-35.2
الهند	2.9	27.0	831.0
الإمارات	13.4	2.3	-82.8
منتجات دوائية وصيدلية	**122.2**	**128.1**	**4.8**
ألمانيا	20.8	18.6	-10.6
الولايات المتحدة الأمريكية	11.7	11.6	-0.9
فرنسا	7.8	9.2	17.9
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**94.2**	**111.6**	**18.5**
الصين	32.5	36.6	12.6
ألمانيا	4.4	10.6	140.9
الولايات المتحدة الأمريكية	5.9	9.5	61.0
تركيا	5.5	9.4	70.9
الفواكه و الخضروات و المكسرات	**120.4**	**107.6**	**-10.6**
مصر	20.1	16.2	-19.4
الولايات المتحدة الأمريكية	15.5	13.1	-15.5
لبنان	5.3	9.2	73.6
سوريا	3.2	6.4	100.0
الات واجهزة للاتصالات	**80.4**	**99.6**	**23.9**
الصين	56.3	73.5	30.6
فيتنام	3.9	13.3	241.0
الهند	7.6	4.5	-40.8
مصر	2.5	3.4	36.0

دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 15.1 مليون دينار، (8.2%)، لتصل إلى 168.5 مليون دينار. وقد شكلت السعودية ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
خلال الربع الأول من عام 2021

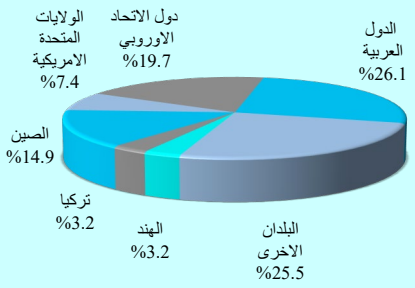

- انخفاض مستوردات المملكة من "الفواكه والخضراوات والمكسرات" بمقدار 12.8 مليون دينار، (10.6%)، لتصل إلى 107.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية ولبنان وسوريا ما نسبته 41.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"مشتقات نفطية" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و" الفواكه والخضراوات والمكسرات" و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 35.1% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2021، مقارنة مع ما نسبته 39.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات ومصر وايطاليا خلال الربع الأول من عام 2021 على ما نسبته 52.9% من إجمالي المستوردات مقابل 53.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المعاد تصديره

شـهدت السـلع المعاد تصـديرها خلال شـهر آذار من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 13.7 مليون دينار (29.7%) مقارنة بنفس الشـهر من عام 2020 لتبلغ 59.8 مليون دينار، اما خلال الربع الأول من عام 2021، فقد انخفضـت السـلع المعاد تصـديرها بمقدار 19.4 مليون دينار او ما نسـبته 10.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتبلغ 159.5 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شـــهد عجز الميزان التجاري خلال شـــهر آذار من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 319.0 مليون دينار (78.9%) مقارنة بنفس الشـــهر من عام 2020 ليبلغ 722.8 مليون دينار، امـا خلال الربع الأول من عـام 2021 فقد ارتفع العجز في الميزان التجـاري بمقـدار 354.1 مليون دينار او ما نسبته 22.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 1,899.0 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفاض إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2021 بنسبة 4.4% لتصل إلى 191.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020. أما خلال الثلث الأول من عام 2021، فقد انخفضت حوالات العاملين بمقدار 10.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.2% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل إلى 790.7 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2021 انخفاضاً بنسبة 69.7% لتبلغ 237.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2021 انخفاضاً بنسبة 53.7% لتصل الى 88.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

ميزان المدفوعات

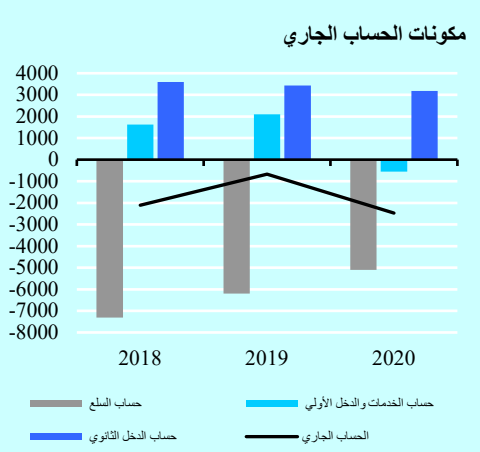

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2020 إلى ما يلي:

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,473.0 مليون دينار (8.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 672.0 مليون دينار (2.1% من GDP) خلال عام 2019. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 3,371.2 مليون دينار (10.9% من GDP) خلال عام 2020 مقارنة مع 1,616.0 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال عام 2019. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - تراجع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,098.2 مليون دينار (17.7%) ليصل إلى 5,103.7 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,201.9 مليون دينار خلال عام 2019.
  - سجل حساب الخدمات عجزاً مقداره 459.6 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 2,088.6 مليون دينار.
  - حقق حساب الدخل الأولي عجزاً مقداره 92.6 مليون دينار مقارنة مع وفر بلغ 5.3 مليون دينار خلال عام 2019، ويعود ذلك بشكل رئيس لتحقيق صافي دخل الاستثمار لعجز بلغ 298.7 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 212.2 مليون دينار. وتراجع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 11.4 مليون دينار ليصل إلى 206.1 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 253.1 مليون دينار ليصل إلى 3,182.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,436.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 45.8 مليون دينار، ليبلغ 898.2 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 207.3 مليون دينار، ليصل إلى 2,284.7 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2020 تدفقاً للداخل بمقدار 15.7 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال عام 2019 والذي بلغ في حينها 18.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,892.1 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 738.5 خلال عام 2019، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:
  - سجل الاستثمار المباشر خلال عام 2020 صافي تدفق للداخل بلغ 496.7 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 487.3 مليون دينار خلال عام 2019.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للداخل مقداره 301.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 757.3 مليون دينار خلال عام 2019.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,881.0 مليون دينار خلال عام 2020 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,413.6 مليون دينار خلال عام 2019.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 787.2 مليون دينار خلال عام 2020، مقارنة بارتفاع مقداره 405.1 مليون دينار خلال عام 2019.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2020 التزاماً نحو الخارج بلغ 33,951.2 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2019 والبالغ 32,372.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2020 بمقدار 1,735.9 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019 ليصل إلى 20,253.5 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة ارتفاع رصيد النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 753.9 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2020 بمقدار 3,314.6 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 54,204.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد قروض الحكومة طويلة الاجل بمقدار 725.7 مليون دينار (13.8%) لتبلغ 5,976.9 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 378.2 مليون دينار (105.5%) ليصل إلى 736.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 208.3 مليون دينار (99.8%) ليصل الى 417.1 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,195.5 مليون دينار (12.9%) لتصل الى 10,456.6 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 1,256.3 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 60.8 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 564.7 مليون دينار (2.2%)، ليبلغ 25,954.5 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 190.2 مليون دينار (2.7%) لتبلغ 7,202.6 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري بمقدار 169.1 مليون دينار (21.3%) ليصل إلى 626.2 مليون دينار.